

نظرا لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جازية في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور انتهى ولو لمعنى اصحاب واللام مع ضم طم الحاء المصاحفة وسكون اللام لوردتها لحيي الاصلام اي قوله وهو البلوغ ووجه ضم طم الحاء بحرفي التاني ويلزمه العقل والنهي بضم القول في الحاء جمع لضمه وهو العقل **قوله** فلا تاهلكا النظر واية مسلمة ووجه رواية ذكرها مكررة مرتين ومعناه الذين يقرؤن منهم في هذا الوصف وينتقد بهم الا فضل الامام **قوله** وسطن المعروف فكلهم اجناسا ووجه في الاول ان امامة النسا ينسب لها مساواة المذمومات بها كعارة البصر في ضمنه لكن في حقي المخرج للشعوب مع تقدمه فيسبب بجملة مما زعموا **قوله** غير المستور اما هو عليهم السلام **قوله** ان امكروا لا يفردون الصوفى بالاكرهه ويقع الامام وسط الصف الاول مع فضل المير واذ الصم الرجال والنساء طس النساء ظهرهم مستدبرين العيلة حتى يصلي الرجال وهكذا فكسسه فان امكن ان تنوار كل طائفة حتى يقبلوا في حقها افضل **قوله** لما صح في شرح البحار في العتق لان ذهبت الخرم اجدوا في حقها واخرى في حقها الشافعية **قوله** مع الامام في اصدى به خلف **قوله** في الملائكة اي الملائكة مثلا تعقد مع الامام خلف الصف وهم جماعة **قوله** في صفاته وان ظهر بربه وان امكنه هذا الفرق ليصطف مع الامام خروقه وان وسعها مكانة بصرها اليه وفي الامداد للفرق في الاول افضل لغير الشرايف سهل وفي فتاوى ريم ان الصطف مع الامام كاتوره له مساواة ولا تقوته بها فضيلة الجماعة ولا تقوته فضيلة الصف الاول على من خلف الامام لان في تعيينهم **قوله** ما كان الخيرة الخفة في العانة على من حصول ثوابه **قوله** وجرم عنده وقرن الخفة في المعنى ابن الرقة على علمه من ذلك واعدهم في التكرار في قوله فتاواه كلام ابن حجر ضعيف **قوله** وان زاد ربه على الاستوى في تعبيره بذلك قالوا ليس عليه مسئلة الخفي في الجمعة بين الفاعلين مسئلة التي هي

الصنوف وهم قالمون **قوله** مبلغ وان لم يكن مصليا عندنا **قوله** مسخرة الشبه ان يضرب سمار على باب المقصورة والاعلاق منع الكرو ويقتل او يؤخذ كصنفة في القلوب وان لم يكن لها مفتاح فالاشهر **قوله** ما ذكره في الحسينية المأذنة ولا يعود على قوله او مساجد تماذنت لانه قد سبق فيها **قوله** وان كانت مغلقة غير مسخرة فيلزم التكرار **قوله** في رتبته من التصريح بان الابدية المتأذنة في المسجد لا يحد فيها التسليم مطلقا اذ لا يفيها الا استطرف العادي وهو المعتد خلافا للفتاوى في شيخ الاسلام والخلف في قولهما ان يخرج كل من هو المصنفين باب مستعمل وممكن التوصل لاطرافها لغيره فالوجه ان لا يخرج مستعمل في اوله لانه عليه يحمل كلام شيخ الاسلام اي في فتاويه لانه قد اوجت ذلك فيها **قوله** دل على خيرا اي المسجد بلفظ الجمع اي التلاوة ثم يحمل ان يكون المراد بدخولها فيه فتقول المسجدية لها ويحمل ان يكون المراد دخولها في ذلك البروعية في المسجد **قوله** امكان الكرو والحدادي بالخروج منه فاختصه بخلاف نحو المسلمة عند الله **قوله** منه اي من المسجد فان ان لم يرد ذلك المودع من في الا قسرة **قوله** بان سبعا ذلك التخمرة وشرطه ان يشار في بعض نسخ هذا الفتح سبوا لمراد وهو اوله لان العطف با ونه عليه في الملائكة وهو نفسهم لقوله قديم والمراد ان يسبوا النهر والطريق وجود المسجد او المساجد لان المسجد يخرج لا تنقطع عليه فينقبان على طائفة يكون كل من النهر والطريق فاصلا فلا يكون لذلك جميع المسجد الواحد او المساجد المتأذنة بخلاف نحو الحارث فهو با على مسجدته فلا يكون فاصلا في شرح الشيخ في التمام لسبب العبادي سبقا وقارناه فيما يظهر فيكون كما لو كان احدهما المسجد والاخر غيره **قوله** كالموقف نحو العبد واوله في عليه الشهودي بالذات وفي بعض نسخة يجوز تعديله كما في فتاوى السيد في البصر **قوله** في ذلك اي في التمسك السابق **قوله** هذا في الفتوة وخرج به ما ذكره في احكام الموات من

فلا يضر

الصنوف